

يا عمال العالم، اتحدوا!

سؤالين

الفضية القومية في يونغسلافيا

ترجمة  
محمد علي العربي

مجمع النشر والبحوث  
تونس، كانون الأول 2011

الطبعة الرقمية الأولى. تونس، تشرين الثاني 2011.  
الطبعة الرقمية الثانية. تونس، كانون الأول، 2011.

النسخ مجّانا.

سؤالين

## الفَضِيَّةُ الفُومِيَّةُ فِي يوغسلافيا

خطاب في اللّجنة اليوغسلافية في تنفيذية الأُمِّيَّة الشّيعيّة

موسكو في 30 أيار 1925

أعتقد أن الرفيق سميث لم يفهم في الحقيقة جوهر القضية القومية الأساسي كما يطرحها البلاشفة. فلم يفصل البلاشفة أبدا القضية القومية عن قضية الثورة الأعمّ لا قبل أكتوبر ولا بعده. فجوهر القضية القومية في نظر البلاشفة هو أنهم يعتبرون دوما القضية القومية مرتبطة بالأفق الثوري ارتباطا لا انفصام له.

أشار الرفيق سميث إلى لينين قائلا أن هذا الأخير كان مع تحديد حل معين للقضية القومية في إطار الدستور. ويريد الرفيق سميث بقوله ذلك أن يزعم أن لينين يعتبر القضية القومية قضية دستورية؛ ليست قضية ثورة وإنما قضية إصلاح. وذلك مطلق الخطأ؛ فلم يكن لينين منجذبا إلى أوهام

دستوريةً أبداً ولا يمكن أن يكون له ذلك. وتكفي مراجعة مؤلفاته لدحض هذه الافتراءات؛ فعندما تحدث لينين على الدستور لم يكن يفكر في الطريق الدستوري لحل القضية القومية وإنما فكر في الحل الثوري فاعتبر الدستور تنويجا لانتصار الثورة. فعندنا في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية دستورا أيضا؛ إنه يمثل أحد حلول القضية القومية. لكنّه رأى النور لا تنويجا لتنازلات متبادلة مع البرجوازية وإنما تنويجا للثورة المضطّرة.

يعتمد الرفيق سميت بعد ذلك على كراس ستالين المعروف «في القضية القومية» الذي كتب عام 1912. ويبدل الرفيق سميت جهدا عسى أن يجد فيه تطابقا يؤكّد له صحّة ما قدّمه، ولو كان على وجه غير مباشرة؛ فكان اعتماده

أجوف، ولم يجد ولو فقرة واحدة إن لم نقل تخيلات بعيدة تدعّم طريقته الدستوريّة في تناول القضية القوميّة ولا يمكن أن يكون له ذلك. وحتى أدعّم ما قلته أستطيع أن أذكر الرفيق سميث بمقتطف من كراس ستالين تناقض فيه الطريقة المساوية في حلّ القضية القوميّة (الطريقة الدستوريّة) طريقة الماركسيّين الرّوس (الطريقة الثّوريّة).

إليكم المقتطف:

﴿يفكر النمساويون في تحقيق «حرية الأمم» بإصلاحات صغيرة وخطوات بطيئة معتمدين على الحكم الذاتي القومي كمقياس عملي. ولا يعتمدون على تغيير جذري وحركة ديمقراطيّة تحرّرية. فذلك ما لا يوجد في أفقهم في

الوقت الذي لا يوجد فيه سبب عند الماركسيين الرّوس للاعتماد على الإصلاحات أو سبب لفصل قضية «حرية الأمم» عن تغيير جذري وحركة ديمقراطية تحرّرية؛ فذلك يغير الأمور في يتعلّق بما يمكن أن يكون لقوميات روسيا من مصير بصورة أساسية. ﴿﴾  
أعتقد أن الأمر واضح.

ليست تلك وجهة نظر ستالين الشخصية وإنما هي وجهة نظر الماركسيين الرّوس العامّة الذين كانوا ينظرون إلى القضية القومية في ارتباط قوي بقضية الثورة الأعمّ ولا يزال عندهم ذلك.



يمكننا أن نقول دون خوف من المبالغة أن طريقة طرح القضية القومية قد مرّت بمرحلتين في تاريخ الماركسيّة الروسيّة؛ الأولى سابقة لأكتوبر والثانية أثناءه. فكان يُنظر إلى القضية القومية في الأولى كجزء من القضية العامّة: قضية الثورة الديمقراطيّة البرجوازيّة، أي كجزء من دكتاتوريّة العمال والفلاحين. ولما اتّسعت القضية القومية في المرحلة الثانية وتحوّلت إلى قضية المستعمرات، أي عندما تحوّلت القضية القومية من قضية داخل دولة إلى قضية عالميّة أصبح يُنظر إلى القضية القومية كجزء من القضية العامّة: قضية الثورة العماليّة، أي كجزء من قضية دكتاتوريّة الطبقة العماليّة. كما رأيتم، كانت طريقة النظر هنا إلى القضية طريقة ثوريّة ومنسجمة.

أعتقد أن الرفيق سميث لم يفهم كل ذلك بصورة كاملة، فكانت محاولة إنزاله القضية القومية إلى المصاف الدستوري؛ أي النظر إليها كقضية إصلاح. ينبج عن هذا الخطأ خطأ آخر. فهو لا يريد أن ينظر إلى القضية القومية كقضية عمقها قضية فلاحية. قضية فلاحية لا قضية زراعية فهما أمران مختلفان. ومن تمام الصحة أن لا نعطي القضية القومية معنى فلاحياً لأنها تشمل على مسائل الثقافة القومية والوجود القومي كدولة وغيرها إلى جانب القضية الفلاحية. كذلك لا مجال للشك في أن تمثل القضية الفلاحية عمق القضية القومية وجوهرها الداخلي، وذلك ما يفسر على وجه التحديد أن الفلاحين يمثلون جيش الحركة الوطنية الأساسي، وبدونه لا يمكن أن توجد

حركة وطنية قومية. فذلك ما نقصده على وجه التّحديد عندما نقول أن في عمق القضية القومية قضية فلاحية. وأعتقد أن رفض الرفيق سميث قبول هذه الصياغة فيه استنقاص من القوة الداخلية للحركة الوطنية وعدم فهم لخاصية عمق الحركة الوطنية الشعبي وعمقها الثوري. ويمثل ذلك الاستنقاص وكذلك عدم الفهم خطرا كبيرا، لأن ذلك يعني عمليا استنقاصا من القوة الحيوية الداخلية التي توجد مثلا في حركة الكرواتيين من أجل التحرر الوطني واستنقاصا كبيرا من صعوبات تواجه مجمل الحزب الشيوعي اليوغسلافي.

ذلك هو الخطأ الثاني عند الرفيق سميث.

مما لا شك فيه أن نعتبر ما قام به الرفيق سميث من محاولة لتناول القضية القومية في يوغسلافيا بمعزل عن أي ارتباط بالوضع العالمي والآفاق الممكنة في أوروبا أمراً خاطئاً. فهو ينطلق من واقع تغيب فيه حركة شعبية جديدة عند الكرواتيين أو السلاف من أجل الاستقلال لينتهي إلى استنتاج مفاده أن قضية حق الأمم في الانفصال قضية أكاديمية وغير ملحة في جميع الأحوال. من البدهة أن ذلك خاطئ؛ فحتى لو قبلنا أن هذه القضية غير ملحة في الوقت الحاضر فستكون ملحة إذا ما نشبت الحرب أو عندما تنشب في المستقبل أو إذا ما اندلعت الثورة في أوروبا أو عندما تندلع في المستقبل. ولو أخذنا طبيعة تطوّر الإمبريالية بعين الاعتبار فلن نشكّ في أن

الإمبرياليين سوف لن يتوانوا عن تمزيق بعضهم بعضا هناك. فعندما وضعنا نحن الماركسيون الروس أول مشاريع البرنامج القومي عام 1912 لم نجد بعد حركة تعمل بجد في سبيل الاستقلال عن الإمبراطورية الروسية في أي منطقة تحيطها، لكن رأينا رغم ذلك أن من الضروري أن ندرج في البرنامج نقطة تتعلق بحق الأمم في تقرير مصيرها، أي حق كل قومية في أن تنفصل وأن تقوم كدولة مستقلة. لماذا؟ لأننا لا نعتمد على الحاضر فقط، وإنما نعتمد على المستقبل أيضا، ونعلم أنه إذا ما طلبت إحدى القوميات الانفصال، سيناضل الماركسيون الروس حتى يضمنوا لها ذلك الحق. واعتمد الرفيق سميث في خطابه على مقتطفات كثيرة من كراس ستالين «في القضية

القومية». لكن إليكم ما ذكره ستالين في ذلك الكراس في ما اتّصل بتقرير  
المصير والاستقلال:

﴿لم يكن نجاح الإمبريالية في أوروبا بفعل الصدفة؛ فقد بدأ رأس المال  
الأوروبي يحسّ بالضيق فاتّجه نحو بلدان أخرى بحثا عن استغلال جديد ليد  
عاملة بخسة الثمن ومجالات استثمار جديدة. لكن أدّى ذلك إلى تعقيدات  
خارجية وإلى الحرب، فمن الممكن تماما أن تجد بعض قوميات روسيا ضرورة  
طرح قضية استقلالها وحلّها عندما يتوفر التقاء جملة من الظروف الداخليّة  
والخارجيّة مرتبطة بالسوق، وليس من الطبيعي في هذه الحالات أن يضع  
الماركسيون حواجز أمامها.﴾

لقد كتب ذلك عام 1912. وتعلمون أن هذه الأطروحة قد تدعّمت تماما في ما بعد أثناء الحرب وخاصة بعد انتصار دكتاتورية الطبقة العمالية في روسيا. فهل يمكننا أن نأخذ إمكانيات مماثلة بعين الاعتبار في أوروبا بوجه عام وفي يوغسلافيا بوجه خاص، خصوصا بعد أن تعمّقت الحركة الوطنية الثورية الآن في البلدان المضطهدة وانتصرت الثورة في روسيا؟ يجب أن نأخذ واقع أن يوغسلافيا ليست بلدا مستقلا تماما وأنها مرتبطة ببعض الدوائر الإمبريالية بعين الاعتبار أيضا؛ فلا يمكنها أن تخرج بالتالي من لعبة تلك القوى خارج يوغسلافيا. وعندما تألفون برنامجا للحزب الشيوعي اليوغسلافي -وهذا ما يجب أن يكون على وجه التّحديد- يجب عليكم أن

تذكروا أن البرنامج لا يجب أن يقتصر ارتكازه على ما هو موجود في الوقت الحاضر وإنما أيضا على ما يتطور وسيظهر حتما على أساس العلاقات العالمية؛ لذلك أعتقد أن من الواجب اعتبار قضية حق الأمم في تقرير مصيرها قضية ملحة وملتهبة.

نتناول الآن ما اتّصل بالقضية القومية في البرنامج. يجب أن تكون نقطة انطلاق البرنامج القومي الأطروحة المتعلقة بالثورة السوفيتية في يوغسلافيا التي مفادها أن القضية القومية لا يمكن حلّها بأي شكل من الأشكال حتى الأكثر نقصا في الاكتمال بدون قلب البرجوازية وانتصار الثورة. إن إمكانية الاستثناءات أكيدة. فقد وُجد استثناء مثلا قبل



الحرب إثر انفصال النروج عن السويد. وتحدث لينين عنه بالتفصيل في أحد مقالاته، لكنّ ذلك كان قبل الحرب وفي سياق استثنائي من المعطيات المسهّلة. وأصبح مثل تلك الحالات ضعيف الإمكان بعد الحرب وخاصة بعد انتصار الثّورة السّوفييتيّة في روسيا. وما يبقى من حظوظ لهذه الإمكانيات عموما نادر إن لم نقل منعدما. فإذا كان الأمر كذلك وجب أن تكون أطروحة الثّورة نقطة انطلاق البرنامج القومي.

لنتابع. يجب مطلق الوجود أن يشار في البرنامج القومي إلى نقطة خاصّة حول حقّ الأمم في تقرير مصيرها بما في ذلك الحقّ في الانفصال وتكوين

دولة مستقلة. ولقد ذكرت آنفا كيف لا يجب أن ننسى مثل تلك النقطة في الظروف الراهنة الداخلية والخارجية. أخيرا. يجب أن يتضمّن البرنامج أيضا نقطة خاصة حول الحكم الذاتي الجغرافي القومي بالنسبة للقوميات في يوغسلافيا التي لا ترى ضرورة في انفصالها عن البلاد.

هناك من يرفض تجميع تلك القوميات على هذا النحو. وذلك خاطئ؛ فمن الممكن تماما، في ظل بعض الظروف، أن لا تطلب مثل تلك القوميات الانفصال مثلما وقع عندنا في روسيا ليكون ذلك تتويجا لانتصار الثورة السوفيتية في يوغسلافيا؛ فمن المهم في هذه الحالة أن تكون في البرنامج

نقطة خاصة حول الحكم الذاتي عند مواجهة تحوّل الدولة اليوغسلافية إلى اتحاد دول قومية لكل منها حكمها الذاتي على أساس النظام السوفيتي. إذن، فالأمر على نحو يكون فيه حقّ الانفصال للقوميّات الراغبة في الانفصال، وحقّ الحكم الذاتي للقوميّات التي تريد البقاء ضمن الدولة اليوغسلافية.

يجب أن أقول، لتجنّب سوء الفهم، أن حقّ الانفصال لا يجب أن يُفهم على أنه إرغام على الانفصال. ولا يجب فهمه على أنه انفصال مطلق الوجوب؛ فيمكن أن تستعمل قومية هذا الحقّ لتنفصل لكن من الممكن أيضا أن لا تستعمله. فإن كانت لا تريده فذاك شأنها. ويجب أن نأخذه بعين الاعتبار.

لكن بعض الرفاق يجعلون من حقّ الانفصال إرغاماً ويدفعون مثلاً  
الكروانيين إلى الانفصال بأية وسيلة. إنه موقف خاطئ يجب إغاؤه؛ فلا  
يجب الخلط بين الحق والإرغام.

